

علم الصرف في التراث، و الرؤيا التجديدية في ضوء البنية الصرفية الصوتية

The morphology in heritage and the innovative vision in the light of morpho-phonology

أ / أحمد دحماني

قسم اللغة العربية و آدابها و اللغات الشرقية-جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله-
الجزائر(الجزائر)

ahmad.dhm@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/09/28 تاريخ القبول: 2020/08/11 تاريخ النشر: 2020/08/25

ملخص:

إن الدرس الصرفي له دور عظيم و فائدة جلية؛ إذ لا غنى للأديب و لا للعالم و المتعلم عن دراسة علم الصرف؛ حيث تظهر فائدته في أمور كثيرة منها صون اللسان من الوقوع في الخطأ، و مراعاة قانون اللغة العربية في الكتابة، و كذا في القدرة على تحويل الأصل الواحد إلى صيغ تناسب المعاني المختلفة، و بواسطة هذا العلم يعرف الأصل من الزائد في بنية الكلمة و ما طرأ عليها من تقديم أو تأخير أو حذف. فضلا عن أنه ركنٌ أساسيٌّ في مستويات التحليل اللساني . لكن في دراستنا للصرف العربي نجد بعض القضايا لم تعالج بصورة علمية دقيقة بل كانت مجرد ملاحظات عقّدت مسائل الصرف العربي لدرجة انتقاد علماء اللغة المحدثين للصرفيين التقليديين والنموذج الصرفي العربي و اتهامه بالقصور في تقديم تفسير علمي لبعض قضايا الصرف؛ خاصة في باب الإعلال، و الميزان الصرفي وغيرها. وقد ظهرت دراسات لعلماء ألسنيين انتهجت منهجا وصفيا مستندا إلى الدليل الصوتي في تفسير هذه الظواهر فهل ساهمت هذه الرؤيا الجديدة في تيسير مسائل الصرف في ظل ما يردده كثيرون عن غموض الصرف و عسر مباحثه . بناءً على هذا الاعتبار تسعى هذه الدراسة إلى تتبع مراحل الدرس الصرفي في التراث اللغوي و عرض لنماذج من الدراسات الحديثة التي تنادي بمعالجة مسائل الصرف من وجهة نظر صوتية.

الكلمات المفتاحية: الصرف؛ الكلمة؛ البنية؛ وحدات صرفية؛ مورفيم؛ فونولوجيا الصرفية.

Abstract:

The lesson of morphology has a great role, as it is indispensable to the writer, the Scientist and the learner to study morphology itself. Its importance appears in different fields such as avoiding linguistic mistakes, taking the rules of Arabic language into consideration when writing, as well as the ability to transform the one radical into different constructions suitable to different meanings. So through this science we can determine the origin from the overload in the construction of the word and its cases of submission, delay or deletion.

Through the levels of the linguistic analysis, this lesson is a basic and common component of the elements of the linguistic system based on the linguistic saying: The word is one of the most important elements of linguistic structure and researches in its field.

However in our study of Arabic morphology, such issues were not studied according to a scientific and accurate method. They were just notes that have complicated the task of the Arabic morphology to the extent that the modern linguists critic the traditional morphologists and the Arabic morphological model, considering it as a failed model in explaining such morphological issues scientifically, especially vowels and morphological balance ect ...

Many Linguistic studies have pursued a descriptive approach based on phonetic signifier to interpret these phenomena, so does this new vision contribute to facilitate the morphology issues and revealed its difficulties?

Depending on this consideration, this study attempts at following the stages of the morphological lesson in the linguistic heritage, presenting such models of the modern studies that have called for addressing the problems of morphology from the point of view of Phonetics.

key words: Morphology, word, structure, morphological units, Morpheme, morpho-phonology.

مقدمة :

يعتبر الدرس الصرفي من أهمّ علوم العربية فهو الفاصل في ضبط صيغ الكلام، أي معرفة أبنية و صيغ الكلمات ، والتصريف بحث في أحوال البنية عامة. والتصريف تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالتصغير الإفراد التثنية الجمع و التكسير و اسم الفاعل و المفعول و المصدر و ما يعتري الكلمات من إعلال أو إدغام أو إبدال وغير ذلك من الأصول

، والتصرف ثمرته حفظ اللسان من الخطأ و ميدان بحثه الأفعال المتصرفة و الأسماء المتمكنة.

"فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِم من حيثُ ما يَعْرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال، وبه نعرف ما يجب أن تكون عليه بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة. وموضوعه الاسم المتمكن؛ أي المُعَرَّب، والفعلُ المُتَصَرِّف. فلا يبحث عن الأسماء المبنية، ولا عن الأفعال الجامدة، ولا عن الحروف. وقد كان قديماً جزءاً من علم النحو(*)، الذي هو "علم تُعرَفُ به أحوالُ الكلمات العربية مُفردةً ومُركبةً"⁽¹⁾؛ ولئن كانت للكلمات العربية حالتان؛ حالة إفراد، وحالة تركيب. فالبحثُ عنها وهي مُفردة؛ لتكون على وزن خاصٍ وهيأة خاصة هو من موضوعات (علم الصرف). والبحثُ عنها وهي مُركبة؛ ليكون آخرها على ما يقتضيه منهج العرب في كلامهم من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو بقاء على حالة واحدة من تَغْيَر هو من موضوعات (علم الإعراب) أو النحو.

فالصرف علم بأصول تُعرف بها صيغ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء. للتفصيل أكثر نحاول أن نستعرض في هذه الورقة البحثية تعريفا لهذا العلم وموضوعاته ثم نشأته قديما وحديثا و مجال بحثه و النظرة اللسانية الحديثة التي تناولت علم الصرف وفق معطيات جديدة كمستوى من مستويات التحليل اللساني.

فالدرس الصرفي الحديث هو فرع من فروع اللسانيات و مستوى من مستويات التحليل اللغوي يعني بتناول البنية (structure) التي تمثلها الصيغ، و العناصر، و المقاطع الصوتية .

"والفرق بين الدرس الصرفي الحديث و الدرس الصرفي عند علماء العربية أن الثاني يتناول الصرف تناولا ليس بمستقل بذاته؛ أي ضمن القواعد النحوية. و قد غلبت عليه النزعة المعيارية، لكن الأول يتناوله مستقلا بذاته غير مختلط بغيره مفيدا من معطيات علم الأصوات"⁽²⁾ . معلوم أنه خصص لهذا العلم مصنفات مع منتصف القرن الرابع الهجري - بعد أن كان الدرس الصرفي ضمن مدونات النحو-منها تصريف أبي عثمان المازني(ت247هـ) الذي شرحه تلميذه ابن جني(ت392هـ) و زاد عليه في مصنفه الشهير (المنصف) و(التصريف الملوكي) لابن جني كذلك و (الممتع) لابن عصفور(ت669هـ) و (الشافية) لابن الحاجب(ت646هـ) و غيرها؛ لكن هذا الاستقلال لم يكن استقلالا تاما بل كان يَضَعُ في اعتباره أن الصرف قسيم الإعراب.

و غايتهم في ذلك إدراك صعوبة مسائل الصرف و فهمها يقتضي تمهيدا نحويا أي استيعاب قواعد النحو أولا ثم تحصيل قواعد التصريف و ما يؤكد ذلك هو قول ابن عصفور " كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من العلوم العربية... إلا أنه أحرر لُطْفِهِ و دَقَّتِهِ فجعل

ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئة، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرّب وارتاض للقياس"³.

1- تعريفه:

الصرف لغة التقلب والتغيير، ومنه تصريف الرياح أي صرفها من جهة إلى جهة أخرى⁽⁴⁾، ولا يخرج ما في المعاجم العربية عن هذا المعنى. وقد وردت مادة (ص رف) في القرآن الكريم بهذا المعنى في كثير من الآيات كقوله تعالى: ﴿ انظر كيف نُصَرِّفُ الآياتِ ثُمَّ هم يَصْدِفُونَ ﴾ [الأنعام:46] وقوله: ﴿ و تصريف الرياح و السحاب المسخر بين السماء و الأرض ﴾ [البقرة:164]. وكقوله تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عن آياتي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ ﴾ [الأعراف:146]، أي اجعل جزاءهم الإضلال عن هداية آياتي. وجاء في اللسان أيضا: "صرف الكلمة إجراؤها بالتونين، وصرفنا الآيات أي بينها، وتصريف الآيات أي تبيينها"⁽⁵⁾.

أما في الاصطلاح فقد ورد هذا المصطلح في كتب النحو والصرف متأرجح الدلالة بين أمرين:

1- صرف الكلمة الواحدة إلى وجوه شتى، " كأن تبني من (ضرب) على مثال جعفر فتقول (ضُرْبٌ)، أو تأتي إلى المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يحيء في كلامهم إلا نظيره في غير بابه"⁽⁶⁾، فتبني منه بناء يطابق بناء ذلك النظير.

وهذا الضرب من الصرف هو ما عرف فيما بعد بمسائل التصريف، التي حدد ابن جني الغرض منها في خصائصه بأمرين: " أحدهما إدخال ما يبني من الكلمات في كلام العرب والإلحاق به. والآخر التماس الرياضة والتدريب"⁽⁷⁾.

2- تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالفعلية والوصفية والتصغير والتكسير... الخ. ولعل هذا هو الذي يعنيه سيبويه (ت180هـ) بقوله: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة"⁽⁸⁾. كما قد يكون هذا التصغير لأغراض أخرى لا تتعلق بالمعنى كالزيادة والحذف والقلب والإدغام والبدل. ومن أبرز تعريفات الصرف عند المتقدمين:

سيبويه (ت180هـ): "هو بناء ما لم تنطق به العرب على مثال ما نطقت به"⁽⁹⁾.

ابن جني (ت392هـ): "هو أن تأتي إلى الحروف الأصول... فتصرف فيها بزيادة حرف، تحريف بضرب من ضروب التغيير"⁽¹⁰⁾.

ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ): "هو معرفة ذوات الكلم من أنفسها، من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب"⁽¹¹⁾.

ابن الحاجب (ت646هـ): تمكن ابن الحاجب ومن بعده شارح شافيته رضي الدين الاسترابادي (ت686هـ) أن يحكما ضبط هذا المصطلح وأن يعيناه تعيينا دقيقا. يقول ابن الحاجب: "التصريف علم بأصول تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"⁽¹²⁾. فعلم الصرف ليس هو التغيير نفسه الذي يطرأ على الكلمة فيحولها من بنية إلى أخرى ولكنه العلم بذلك التغيير وصوره المتنوعة.

ونشير إلى أن القدماء لم يفرقوا بين الصرف والتصريف، فقد ورد المصطلحان متناوبين في المواضع نفسها للدلالة على أمر واحد، وقد حاول بعض الباحثين العرب أن يفرق بين الصرف والتصريف، وربط الصرف بالمعنى العلمي أي العلم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء. والتصريف بالمعنى العملي وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها؛ كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، واسم التفصيل. كما فعل الدكتور عبد الصبور شاهين (1928-2010)⁽¹³⁾. وميز بعضهم بين المصطلحين على أساس آخر كما فعل ريمون طحان⁽¹⁴⁾، فجعل الصرف يختص بالأسماء المتمكنة والتصريف يختص بالأفعال المتصرفة.

أما عند علماء اللغة المحدثين فقد اخترنا تعريف الصرف عند:

محمود فهبي حجازي (1940-): إذ عرّفه بأنه "دراسة الوسائل التي تتخذها كل لغة من اللغات لتكوين الكلمات من الوحدات الصرفية المتاحة في تلك اللغة"⁽¹⁵⁾.

ماريو باي (1901-1978) (Mario Pei): إذ عرّف الصرف بأنه "دراسة الصيغ اللغوية، وخاصة التي تعترى صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدا"⁽¹⁶⁾.

والدرس الصرفي الحديث هو فرع من فروع اللسانيات، ومستوى من مستويات التحليل اللغوي، يُعنى بتناول البنية (Structure) التي تمثلها الصيغ والمقاطع، والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية ويطلق الدارسون المحدثون على هذا الدرس مصطلح المورفولوجيا (Morphologie) ومن ثمّ فهو يُعنى بالوحدات الصرفية (Morphèmes) بأنواعها أي دراسة بنية الصيغ أو الأبنية الصرفية.

وقد بين دي سوسير (1857-1913) (F.de Saussure) أن علم المورفولوجيا يعالج الأشكال المختلفة للكلمات (أسماء، أفعال، صفات، ضمائر...)، وأن "الفرق بينه وبين علم التركيب أن الثاني يُعنى بتحديد الوحدات الصرفية التي تتحقق بها كل وظيفة، في حين لا يتناول علم المورفولوجيا إلا أشكال تلك الوحدات"⁽¹⁷⁾ لذلك كان الارتباط بين العلمين وثيقا، لأن كلا منهما يتحقق في الواقع اللغوي بواسطة الآخر؛ إذ نجد كل وحدة صرفية ترتبط بوظائف تركيبية محددة وكل وظيفة تركيبية تتحقق بوحدات صرفية مخصصة.

وأبرز ما يستنتج من كل هذا سعة معنى التصريف؛ إذ يكاد يشمل النحو لولا اختصاص النحو أساسا بالبحث في التغيير الذي يلحق بأواخر الكلمات ووظائف المواقع، لذلك يتميز منه الصرف بالبحث في التغيير الذي يطراً على أبنية الكلمات. وإذا أضفنا إلى هذا أن الصرف في معظم اللغات البشرية يشمل أيضا التغيير اللفظي، الذي لا يرتبط بتغيير المعنى مثل الإعلال والهمز والتضعيف وما إلى ذلك، فإن الصرف يشمل عند ذلك جانباً من علم الأصوات فيكتسب بعداً جديداً هاماً. فائدة علم الصرف:

أما الحديث عن شرف هذا العلم وبيان مرتبته في العربية فقد ذكر ابن عصفور الاشبيلي بأنه - أي التصريف - " أشرف شطري العربية وأغمضهما" ⁽¹⁸⁾ فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة لأنه ميزان العربية، فجزء كبير من اللغة يؤخذ بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف. ومما يبين شرفه أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، روى ابن عصفور أن جماعة من المتكلمين امتنعوا عن وصف الله سبحانه وتعالى بـ(سخي) لأن أصله من الأرض السخاوية وهي الرخوة، بل وصفوه بـ(جواد) لأنه أوسع في معنى العطاء وأدخل في صفة العلاء ⁽¹⁹⁾.

والذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد فيه من السقطات ومن رؤساء النحويين واللغويين فضلا عن العامة؛ ومن ذلك ما يحكى عن أبي العباس ثعلب (النحوي الكوفي ت 291هـ) من أنه جعل أسكفة الباب (العتبة العليا، أو خشبته التي يوطأ عليها) من استكف أي اجتمع، وذلك فاسد لأن استكف (استفعل) وسينه زائدة، وأسكفه (أفعله) وسينه أصلية؛ إذ لو كان زائداً لكان وزنه (أسفغلة)، وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم ²⁰، وتحدث السيوطي (ت 911هـ) في مزهره عن مكانة التصريف فقال: " وأما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم، لأننا نقول (وَجَدَ) وهي كلمة مهمة، فإذا صرَّفْتُ أَفْصَحْتُ، فُكُلْتُ في المال: (وُجِدًا)، وفي الضَّالَّة: (وَجِدَانًا)، وفي الغضب: (مَوْجِدَةً)، وفي الحزن: (وَجِدًا)، وغيرها من الكلمات التي لا تحصى" ⁽²¹⁾.

أما الأستاذ أحمد الحملوي (اللغوي المصري صاحب شذا العرف في فن الصرف 1856-1928م) فذكر شيئاً عن رفعة علم الصرف وسُمُو شأنه في خطبة كتابه ما نصه: " فما انتظم عقد علمٍ إلا والصرف واسطته، ولا ارتفع مناره إلا وهو قاعدته؛ إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تعرف سعة كلام العرب، وتنجلي فوائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية" ⁽²²⁾.

فالصرف ركن من أركان اللسان العربي وهو كما قال ابن جني: "هذا القبيل من العلم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وهم إليه أشد فاقة لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به" ⁽²³⁾.

2- نشأته:

لم يكن علم الصرف علما منفصلا أول الأمر، وإنما كانت الدراسة الصرفية ضمن الدراسات النحوية، لأن علوم اللغة العربية لم تنفصل في بادئ أمرها، وبعد أن نشطت حياة التأليف، والحركة العلمية عند العرب، اتجهت الدراسات نحو التخصص؛ أخذت علوم العربية ينفصل بعضها عن الآخر، ويستقل عن غيره، فنشأت الدراسات النحوية، وتعززت الدراسات الصرفية بجملة من المدونات.

وقد جمع سيبويه مباحث الصرف في سياق ضبطه لعلوم العربية، ووضّع قوانينها، دون تفرقة بين نحو وصرف، وقرآيات وأصوات، وغير ذلك، وإن كان يمكن أن يقال أن سيبويه جمع مسائل الصرف في مكان متميز وذلك يدل على تمييز مواد الصرف عنده من مواد النحو. ويمكن تقسيم تاريخ نشأة الصرف إلى طورين الأول يبدأ قبل أن يؤلف سيبويه كتابه وينتهي بصدور (الكتاب)، والثاني يبدأ من سيبويه.

فالطور الأول وكل ما ذكرته الروايات أنه أول من تكلم عن الصرف الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت40هـ) وذكرت روايات أخرى أن أول من بحث فيه معاذ من مسلم الهراء (النحوي الكوفي ت187هـ). ويذكر بعض المحدثين أن علي بن أبي طالب أول من فطن إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمات وهيأتها عند بعض المتكلمين، فوضع في البناء بابا أو بابين؛ هما أساس علم الصرف.

و أما من قال إن واضع علم الصرف هو معاذ بن مسلم الذي ولد في زمن عبد الملك بن مروان (خامس خلفاء بني أمية ت86هـ) وتوفي سنة 187هـ، فاعتمد على رواية السيوطي التي تقول: "وكان أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان قد جلس إلى معاذ فسمعه يناظر رجلا ويقول له: كيف تقول من: ﴿تَوْزُهُمْ أَرْأَى﴾ -مريم: 83-: (يا فاعل افاعل؟) وقد علق السيوطي على هذه الرواية بقوله: ذكر ذلك كله الزيبي (الزيبي الاشبيلي أبو بكر محمد بن الحسن اللغوي صاحب طبقات النحويين و اللغويين ت 379 هـ ، وهناك مرتضى الزيبي عالم بالرجال و الأنساب صاحب تاج العروس من جواهر القاموس ت1205هـ) ومن هنا لمحت أنه أول من وضع الصرف معاذ هذا"⁽²⁴⁾.

فرواية السيوطي ذكرت أنا معاذ بن مسلم الهراء النحوي هو أول من وضع الصرف⁽²⁵⁾ و روايات أخرى أيضا أشارت إلى ذلك لعل أصحابها تبعوا السيوطي فيما قال؛ منها الزيبي في طبقات النحويين و اللغويين ، و طاش كبرى زاده (ت968هـ) في مفتاح السعادة ، و الحملاوي في شذا العرف.

" و مهما يكن من شيء فإن كل هذه الروايات إن دلت على شيء فإنما تدل على تكلمه في أمثلة من التصريف (يقصد معاذ بن مسلم) ، لا أنه تكلم عليها كلاما مبويا و مفصلا، و أغلب الظن أنه لم يبلغ فيما ما بلغه سيبويه، و أن كلامه في أمور متعلقة بالصرف لا تعني أنه وضع علم الصرف أو وضع أصوله و مسائله، مع أن المصادر تشير إلى أنه كان مولعا بمسائل التصريف، فإنه لم يصنف فيه و إنما صنف في النحو"⁽²⁶⁾

و ذكرت المصادر كتباً تحمل اسم التصريف مثلما ذكر ابن النديم (صاحب الفهرست ت384هـ) و السيوطي أن محمد بن الحسن الرؤاسي (النحوي الكوفي ت187هـ القرن الثاني للهجري في عهد الخليفة هارون الرشيد) ابن أخي معاذ الهراء ألف كتاب التصغير و الوقف و الابتداء و الأفراد و الجمع، و كتاب التصريف و كتاب التصاريف و غيرها لكن أمثال هذه الكتب كما ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي (1935-2018 جامعة بغداد) لم تصلنا و لم يذكر أحد عن موضوعاتها شيئاً، و لا ندرى أمتعلقة بالصرف أم بغيره من الموضوعات لذلك فالطور الثاني أهم و هو يبدأ بكتاب سيبويه المشهور.

أما الطور الثاني فهو يبدأ من كتاب سيبويه الذي جمع فيه كثيراً من مسائل الصرف و موضوعاته، و إن لم يرتبها و يبويبها كما فعل المتأخرون.

و خلاصة القول في هذا الصدد أن الصرف نشأ مسائل متفرقة في كتب النحو و لاسيما في كتاب سيبويه الذي جمع فيه كثيراً من قضاياها و مسائله و لكن لم يصنفها و لم يبويبها، و قد بقي هذا لمن تلاه، فكتب في الصرف المازني، و لكنه لم يبعد كثيراً عن مادة الصرف في الكتاب مع اختصارها و إضافة بعض المسائل القليلة، و كان كتاب ابن جني (المنصف و هو شرح لكتاب التصريف للمازني) أغزر مادة، و أحسن ترتيباً من المازني أبو عثمان نفسه صاحب (كتاب التصريف) فقد أطل في موضوعات الصرف و ناقش كثيراً من الآراء، و لكنه لم يضع الصرف و ضعه النهائي و إن رتبته ترتيباً أدق من ترتيب من سبقه.

و لم يخرج الزمخشري (جار الله صاحب المفصل في صنعة الإعراب و الكشف ت538هـ) عما كتبه سيبويه و المازني و ابن جني و إن كانت الموضوعات التي ذكرها أكثر تفصيلاً و أحسن ضبطاً، فقد قسم كتابه (المفصل) إلى أربعة أقسام: في الأسماء، و الأفعال، و الحروف، و الرابع في المشترك بين هذه الأقسام، و قد تكلم في معظم هذه الأقسام عن موضوعات الصرف و لكنه لم يخصص لها باباً خاصاً في كتابه.

ثم أخذت بحوث الصرف شكلها الأخير على يد ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان المالكي - صاحب كتاب الشافية و يعد هذا الكتاب أهم كتب الصرف لأن مؤلفه رتبته ترتيباً دقيقاً ؛ و جمع ما تفرق من مسائله، و هذبها و بوب موضوعاته.

وكان ابن مالك أبو عبد الله محمد (ت672هـ) أعظم نحاة القرن السابع الهجري صاحب (ألفية بن مالك) و (الكافية الشافية)⁽²⁷⁾ من أواخر الذين بحثوا في موضوعات الصرف بحثا شيقا ممتعا، فقد فصل في أبوابه ومسائله، ولم تصنف من بعده طرائق مبتكرة، فكل ما فعله المتأخرون هو تلخيص الكتب المتقدمة أو شرحها والتعليق عليها كما في شروح (الشافية) الكثيرة وشروح كتب ابن مالك خاصة (الألفية)⁽²⁸⁾ و(التسهيل)⁽²⁹⁾.

3- موضوعاته:

نحاول أن نعرض بشيء من الإيجاز لموضوعات علم الصرف، وأقسامه كما حددها النحاة العرب، ثم نتبع ذلك بآراء المحدثين الناقدة، واقتراحاتهم الجديدة التي تهدف إلى تغيير بنية علم الصرف العربي، بما يتناسب مع ما يقدمونه من تصورات بديلة، وذلك حتى نتمكن من حصر المادة، وتحديد أبعادها وموقعها ضمن هذا الحقل المعرفي.

فقد بين الصرفيون أن علم الصرف يتناول أحكام الكلمة في حال الأفراد، أي في حال كونها خارج التركيب، وذلك بغية معرفة أنفس الكلمة الثابتة على حد تعبير ابن جني، وقسموا تلك الأحكام إلى قسمين رئيسيين:

أ- قسم يدرس ما طرأ على بنية الكلمة من تغييرات لضروب من المعاني؛ كأن تغير صيغة المصدر مثلا إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، أو إلى صيغة أخرى تتحمل دلالة جديدة، كالمشتقات بأنواعها، وجموع التكسير، والمصغر والمنسوب، وهذا النوع من التغييرات جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه⁽³⁰⁾.

ب- قسم يدرس ما طرأ على البنية من تغيرات لا تكون دالة عن معان جديدة كالإبدال والقلب، والنقل، والإدغام.

وقد أحكم الرضي تحديد موضوع علم الصرف، وتبيين أقسامه بأن أطلق عن القسم الأول من الأحكام الصرفية مصطلح الأبنية.

فالتغيرات التي تطرأ على البنية في هذا القسم تحدث فيما معاني جديدة، فكل تغيير يولد بنية تختلف عن سابقتها في المعنى والمبنى، فنحن ندرس هنا أنواعا مختلفة من الأبنية، كل نوع يتميز بخصائصه المعنوية الشكلية⁽³¹⁾.

وأطلق على القسم الثاني مصطلح أحوال الأبنية.

فالتغيرات التي تطرأ على البنية في هذا القسم لا تنقلها من نوع إلى آخر ولا تكسيها دلالات جديدة، إنما هي تغيرات شكلية، وظواهر صوتية عامة تطرأ على البنية أيا كان نوعها اسما، أو فعلا أو حرفا، لذلك أطلق عليها الزمخشري مصطلح المشترك لأنه كما يقول: "مما يتوارد فيه الأضرب الثلاثة أو اثنان منها"⁽³²⁾.

يمكننا القول بناءً على ما تقدم ذكره إن موضوع علم الصرف في العربية يتشكل من بعدين اثنين:

- بعد رأسي تتمثل فيه الأبنية بأنواعها المختلفة من أفعال، وأسماء ومشتقات وجموع، والباحث في هذا البعد يدرس كل قسم على حدة ليعين خصائصه ومميزاته من حيث المبني والمعنى.

- وبعد أفقي تتمثل فيه الأحوال العارضة التي قد تطرأ على البنية فتؤدي إلى تحويلها من البناء المفترض أن تجيء عليه إلى بناء آخر تتطلبه العارضة تلك، وبعض الأحوال العارضة قد لا تؤدي إلى تغيير بنية الكلمة (وزنها)، ولكن قد تؤدي إلى تغيير نطق الكلمة فقط وهو تغيير يتعلق بتعامل الأصوات مع بعضها البعض⁽³³⁾.

والباحث في هذا البعد لا يعنيه نوع البنية، ولا القسم الذي تنتمي إليه بقدر ما يعنيه بالدرجة الأولى تفسير ما طرأ عليها، ومعرفة أسبابها ونتائجها.

وقد انتقد بعض الباحثين هذا التقسيم، وكان نقدهم يعتمد بالدرجة الأولى على تصور جديد فعلم الصرف: معني أولاً ببيان القيم التي يحملها هذا البناء أو ذاك أو هذا الوزن أو ذاك وهي قيم ليست بالقيم الصورية اللفظية، وإنما هي خواص صرفية يظهر أثرها في التركيب بأن يترتب عن وجودها معان نحوية معينة، فهذا العلم كما يراه هؤلاء لا يبحث إلا التغيير الذي يعترى الكلمة إذا دلت عن معنى معين، أما التغييرات التي لا تؤثر في معنى البنية ودلالاتها فإنها تنتج عن تأثير الأصوات بعضها في بعض، وبناءً عليه يرى المفهوم الحديث أن تبحث ضمن النظام الصوتي للغة.

وهو ما يشير إليه العديد من الباحثين المحدثين إلى أن الظواهر الصوتية تؤدي دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها، ويرى اللغوي الإنجليزي فيرث (1890-1960) (Firth John Rupert) أنه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات، ويقول كذلك: "وفي رأينا أن كل دراسة صرفية تهمل هذا المنهج الذي نشير إليه لا بد أن يكون مصيرها الإخفاق والفشل، كما هو الحال في كثير من مباحث الصرف في اللغة العربية"⁽³⁴⁾.

وقد أشار الدكتور علي أبو المكارم (1936-2015) عالم النحو و المدارس النحوية و النظريات التأصيلية للنحو العربي و عميد كلية دار العلوم المصرية سابقاً، إلى أن ميدان الصرف من أهم ميادين البحث اللغوي التي تأثرت بالأصوات، إذ قال: "وفي بحوث علم الصرف يتضح اعتماد علمائه اعتماداً يوشك أن يكون تاماً عن معلومات صوتية...وهل يمكن فهم ظواهر الإغلال والإبدال، والقلب، والهمز، والتسهيل والمد، والحذف، والزيادة دون أن يوضع في الاعتبار ما خلف هذه الظواهر من حقائق صوتية"⁽³⁵⁾.

أما علم الدين الجندي (1924-....) فقد نوه بأهمية الأصوات للدراسة الصرفية، وأشار إلى أن: " كل دراسة صرفية لا تقوم على أساس صوتي مصيرها الفشل لأن العلاقة وثيقة بين علم وظائف الأصوات، وبين الدرس الصرفي"⁽³⁶⁾.

وقد أخذ د. إبراهيم أنيس (1906-1977) على الصرفيين العرب أنهم لم يراعوا في تفسير قضايا الإعلال والإبدال النظرية الصوتية فلم يقدموا تفسيراً علمياً مقنعاً؛ إذ يقول: "ومع أن الصرفيين يجمعون على أن الهمزة في كلمة (السماء) أصلية منقلبة عن واو فإنهم لا يفسرون لنا السبب في قلب الواو هنا همزة تفسيراً علمياً مقنعاً له أساس من نظرية صوتية"⁽³⁷⁾.

ومن ذلك أنهم لم يوضحوا الفروق بين شكل الصيغة وشكل المثل في الميزان الصرفي (فَعَلَّ) خاصة في باب الإبدال والإعلال، فقد زعموا في (قَالَ) أنه على وزن (فَعَلَّ)، ومن المفترض أن يكون وزنه (فَالَّ) لأنه أجوف و عينه حرف علة تكتب على صورتها؛ يقول تمام حسان (2011-1918): "أما مع الإعلال والإبدال فإن علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثل بحيث أنهم زعموا في قال أنه على وزن فعل...و ما إصرار علماء الصرف على وحدة الصيغة والميزان بمجدٍ فتيلاً بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفي...و من هنا أقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان؛ ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضاً"⁽³⁸⁾.

ففي كلمتي (قال وباع) وكذا في جميع الأجوف يرى علماء الصرف العرب أن أصلهما (قَوْلٌ، و بَيْعٌ) منقلبتين عن أصل مما جعل علماء اللسانيات الوصفيين يرون ذلك مجرد وهم و افتراض ويتساءلون من أين جاءوا بهذا الأصل المزعوم.

ثم يجيبون بأن الميزان الصرفي هو السبب في ذلك إذ إنهم عندما عرضوا الفعل الأجوف على الميزان (فَعَلَّ) لم يستجب. إذ (قال) لا يمكن أن تكون (فَعَلَّ) وهذا الأصل المزعوم هو الذي أوقع الصرفيين العرب في تعقيدات كثيرة "فراحوا يُحصون الألفاظ و يضعون لها قيوداً و شروطاً ممّا عقّد مسألة الإعلال وجعلها من أعقد مسائل الصرف العربي"⁽³⁹⁾ و حقيقة الأمر أن ابن جني قد تفتن إلى توهم النحاة العرب في تفسير بعض قضايا الإعلال قبل تفتن ونقد الألسنيين ما يؤكد ذلك ما جاء في خصائصه: " وهذا الموضوع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته ، و ذلك كقولنا في أصل قام قَوْمٌ، و في باع بَيْعٌ. وليس الأمر كذلك بل بضده و ذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ إلا على ما تراه و تسمعه، و إنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لوجاء مجيء الصحيح، و لم يعل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا ، فأما أن يكون

استعمل وقتا من الزمان ثم انصرف فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقد أنه أحد من أهل النظر"⁽⁴⁰⁾

فعلاج الأفعال بالطريقة التقليدية علاج خاطئ من الناحية العلمية، ولا يعتقد أنه أحد من أهل النظر كما جاء في نص ابن جني والذي أشار إلى المنهج التاريخي في قوله استعمل وقتا من الزمن، ويرى المحدثون من علماء اللغة أنه ينبغي لنا أن ننتهج منهجين في دراسة هذه الأفعال: أحدهما المنهج الوصفي أو الآني (descriptive) (synchronique) ونعني به وصف الفعل في فترة محددة دون تأويل أو افتراض، ودون إشارة إلى فترة زمنية سابقة وفي هذه الحالة نجد أنفسنا بحاجة إلى الدراسة الصوتية، فلو اتبعنا الدليل الصوتي و سرنا على المنهج الوصفي لوجب علينا أن نقول (باع، وقال) وزههما (قال) وليس (فعل) وهذا شيء تفرضه الحقائق فلا يمكن أن نتعامل مع فعلي (قال، وذهب) ونضع لهما نفس الوزن لأن إخضاعهما لقاعدة واحدة، أو اتباع مبدأ توحيد الأنظمة (principe mono systémique) كما يقول الألسنيون يؤدي إلى نتائج مضطربة ومعقدة كما وقع في تفسير الصرفيين التقليديين.

أما المنهج الثاني فهو المنهج التاريخي القائم على تتبع تاريخ الصيغ المختلفة للكشف عما أصابها من تغيير، وما حدث لها من تطور (diachronique) ومن ثم نشير إلى أوجه الاتفاق والافتراق بين الفترات التاريخية كأن تكون هذه الأفعال مرحلة من مراحل تطورها في اللغات السامية.

أما عبد الصبور شاهين فيرى أن الصرف من أشد الميادين التصاقا بالأصوات، ونظرياتهما، ونظمها، ويعجب لمن يتصدى لتدريس الصرف العربي دون اعتماد عن أفكار علم الأصوات اللغوية قائلا: "وإذا كان الأقدمون لم يعرفوا تشابك العلاقة بين الأصوات والنحو والصرف فلقد كانوا معذورين وهم مع ذلك بذلوا غاية إخلاصهم في تقعيد أحوال الكلمة، والتركيب العربي، وورثونا علوما ذات كيان مترابط من وجهة نظرهم منا فلهم غاية التقدير والتبجيل"⁽⁴¹⁾.

4- نموذج تحليلي: قال و باع في ضوء علم الصرف الصوتي:

إن فعلي (قال، و باع) في مرحلتهما الأولى أصلهما (قَوْلٌ وَ بَيْعٌ) وهو الأصل الذي أشار إليه علماؤنا القدامى. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التسكين، أو ضياع الحركة بعد الواو والياء الخفيفة فيصبح الفعلان: (قَوْلٌ وَ بَيْعٌ)؛ ثم تأتي المرحلة الثالثة والتي تسمى في عرف المحدثين (انكماش الأصوات المركبة)⁽⁴²⁾ فتتحول الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة لأن الضمة تناسب الواو (قَوْلٌ)، وكذلك تنكماش الياء المفتوح ما قبلها فتتحول إلى كسرة طويلة مماله على النحو الآتي: (بَيْعٌ).

وفي المرحلة الرابعة وهي مرحلة التحول من الإمالة إلى الفتح الخالص فتنحول:

الضمة الطويلة الممالة ← إلى ألف (قال)

الكسرة الطويلة الممالة ← إلى ألف (باع)

في حين يرى عبد الصبور شاهين أن الأصل في (قال) هو (قَوْل) و سقطت الواو من الأصل مما أدى إلى التحام المصوتين القصيرين الفتحة التي بعد القاف و الفتحة التي بعد الواو في مصوت طويل واحد و هو الألف باعتبار أن المصوتين القصيرين يعادلان مصوتاً طويلاً⁽⁴³⁾. و العكس صحيح المصوت الطويل (حرف المد) يعادل مصوتين قصيرين (الفتحتين).

المرحلة الأولى: أصل الكلمة

قَوْل ← ka-wa-la

ص+ح+ص ح

المرحلة الثانية: سقوط الواو

ق+الفتحة+فتحة الواو الساقطة+ل+فتحة ← ka+a+la

ص+ح+ص ح

المرحلة الثالثة: إلتحام المصوتين القصيرين في مصوت طويل

قَالَ ← kaa+la (kaala)

ص ح+ص ح

إن سقوط الواو من المقطع يتبعه التقاء للفتحتين و هما مصوتان قصيران تعدلان صائتا طويلا (ألف)، أو (واو)، أو (ياء)، و (قَوْل) في أصلها مركبة من ثلاثة مقاطع ؛ فكل ما حدث من وجهة النظر الصوتية هو إسقاط الواو للتخلص من ثلاثية المقطع في (ka/wa/la) و عليه فهي ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق.

و نفس التحليل ينطبق على الأفعال المماثلة مثل قام و غيرها و تبعا لهذه النظرة فلا توزن هذه الأفعال على وزن (فعل) لأن الوزن مكون من ثلاثة مقاطع قصيرة كل مقطع يحوي صامت و صائت : فَ + عَ + لَ ص ح+ص ح+ص ح.

لكن (قام) و غيرها مكونة من مقطعين فقط أولهما مقطع طويل مفتوح و الثاني مقطع قصير: قَا + مَ ص ح ح+ص ح.

و النتيجة هي أن وزن الأفعال في الميزان الصوتي الجديد هو (قَالَ) بدل (فَعَلَ) بإسقاط العين التي هي بمثابة الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية و ليس كما قاله الصرفيون تحول الواو و الياء و انفتح ما قبلهما فقلبتا أَلْفَيْنِ.

ومع كثرة الآراء المطالبة بأهمية الأصوات في دراسة البنية الصرفية، و الصرف العربي، وقضاياها في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث إلا أنها لا تعدوا أن تكون مجرد أفكار نظرية لم تدخل حيز التطبيق باستثناء بعض المحاولات إحداها للدكتور عبد الصبور شاهين بعنوان (المنهج الصوتي للبنية العربية) متأثراً بآراء وأفكار الفرنسي هنري فليش (1904-1985) (Henri Fleisch). في كتابه (العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد)⁴⁴. والأخرى للدكتور ديزيره سقال بعنوان (الصرف و علم الأصوات)⁽⁴⁵⁾.

وقد حاول الرجلان جاهدين أن يلقياً ضوءاً جديداً على أبواب الصرف العربي كله من خلال عدد من الملاحظات الصوتية⁽⁴⁶⁾.

وهناك من يرى أن الدراسة الصرفية يجب أن تختص بدراسة أحوال الكلمة التي تتأهب للدخول في التركيب، والتي تتمثل في نقل الكلمة من المفرد إلى المثنى والجمع ومن حالة التنكير إلى التعريف، ومن التذكير إلى التأنيث، وكذلك تتمثل في أحوال الفعل المختلفة من حيث دلالاته على الزمان والهيئة والجنس والعدد. أما التغيرات الأخرى التي تطرأ على الكلمة كالاشتقاق، والتصغير والنسب، والتجرد والزيادة فإنها تعد جزءاً من علم المعجم⁽⁴⁷⁾.

5- البنية الصرفية:

لقد أوضحنا سابقاً أن الصرف علم يعنى بدراسة البنية وأحوالها، فكل ما يطرأ على بنية الكلمة فيغير معناها أو مبناها أو منطقتها هو تغيير ينبغي أن يدرس في المستوى الصرفي؛ لأن المستوى الصرفي معني بالبنية الصرفية ووصف أوضاعها وصورها، فكل ما تتعرض له من تغيرات وحالات يندرج ضمن موضوعات علم الصرف.

أما البنية الصرفية فهي الوحدة التي يدرسها علم الصرف، ويصف صورها وهيأتها التي تتشكل بها ويصف ما يطرأ عليها من تغيرات، وقد وضع الرضي (الاستراباذي ت686هـ) تعريفاً دقيقاً للبنية الصرفية فحددها وعين مميزاتا فقال: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضع"⁽⁴⁸⁾.

فبنية الكلمة تحدد بـ:

- عدد حروفها المرتبة، فعَقَلَ بنية، وَقَلَعَ بنية أخرى.

- حركاتها المعينة وسكونها، فعَلِمَ بنية، وَعِلِمَ بنية ثانية، وَعِلِمَ بنية ثالثة.

وإذا كان علم الصرف في العربية يتخذ من البنية الصرفية للكلمة وحدة صغرى تقوم عليها الدراسة فإن علم المرفولوجيا (Morphology)⁽⁴⁹⁾ يستبدل بها وحدة أخرى تعرف باسم

(المورفيم) Morphème. و المرفولوجيا في الطرح اللساني الحديث وصف القواعد التي تحدد البنية الداخلية للكلمات أي قواعد ترتيب الوحدات المرفولوجية التي تُكوّن الكلمات. كما أن علم الصرف يعالج الكلمات بشكل مستقل عن علاقاتها في الجملة، فمن جهة أولى يصار إلى توزيعها على طبقات مختلفة اسمها (أجزاء الخطاب) من اسم و فعل و غيرها. و من جهة أخرى، يشار للمتغيرات التي يمكن للكلمة نفسها أن تخضع لها⁵⁰.

أما المورفيم فقد اختلفت التعريفات التي وضعها العلماء، لاختلاف اتجاهاتهم ومدارسهم إلا أنهم جميعا يتفقون على أن (المورفيم) "هو أصغر وحدة ذات معنى" (⁵¹) أو هو أصغر وحدة لغوية ذات معنى يمكن أن تصلح أساساً لتحليل جميع اللغات، وقد قسموه إلى ثلاث أنواع:

1- المورفيم الحر (**Free morphème**) أو الوحدة المرفولوجية الحرة، وهو الذي يمثل وحدة مستقلة تدل بذاتها دون إلصاقها بغيرها، "وقد نعتناها بالحرّة لأنها كالعلامة السيميائية السابحة في الفضاء الشعري تغري المدلولات، لتنبثق منها، فتصبح جميعاً دوالاً ثانوية متضامنة تجلب إليها مدلولات مركبة، إنها الحركية التي تعني الطلاقة والانعتاق والحضور مقابل غياب المدلول" (⁵²). "نحو: رجل، قائم، مسكن....."

2- المورفيم المقيد (**bound morphème**) وهو الذي لا يستعمل منفرداً، بل متصلًا بمورفيم آخر كثناء التأنيث، والألف والنون اللذين للتثنية، ولا تدل إلا إن اتصلت بغيرها (⁵³)، وقد سميت بتسميات كثيرة كالتأنيث والتصريفية والسوابق واللواحق (⁵⁴).

3- المورفيم الصفري (**Zero morphème**) وهو مورفيم محذوف أو مقدر، نحو الضمائر المستترّة (⁵⁵).

وقد نادى بعض الباحثين العرب إلى الاستعاضة عن البنية الصرفية بالمورفيم في دراسة اللغة العربية، وهذا ما فعله الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها): فالفكرة التي يقوم عليها الكتاب تعتمد مفهوم المورفيم اعتماداً واضحاً، إلا أننا نرى أن المورفيم لا يصلح أن يتخذ وحدة ثابتة للدراسة الصرفية في العربية، لأن المورفيم يصلح أن يتخذ أساساً في دراسة اللغات الإلصاقية، فدوره فيها أكثر وضوحاً، أما في لغة كالعربية التي تتميز بطبيعتها الإشتقاقية القائمة على التغييرات الداخلية في بنية الكلمة فإن المورفيم قد لا يكون قادراً على وصف كل الظواهر الصرفية فيها وتفسيرها بما يتناسب مع طبيعتها الإشتقاقية تلك. لنأخذ مثال على ذلك في المورفيم المقيد الذي يكون متصلاً بمورفيم آخر مثل أداة التأنيث أو التثنية أو الجمع، فقد لا يبدو جلياً المورفيم المقيد في بعض التراكيب مثل بنية (رجال) في صيغة التكسير أو (ضُرب) في صيغة البناء للمجهول، فالقيمة المرفولوجية تتحقق في هذه

الكلمات وأمثالها عن طريق طبيعة العناصر الصائتة وترتيبها هي التي تشكل المورفيمات حال انعدام السوابق واللاحق لأن العربية مبنية على الاشتقاق. فمقولة المورفيم قد تعرضت " للنقد الشديد في الآونة الأخيرة وقد برزت بعض الصعوبات في تطبيقه على الأنواع المختلفة من اللغات، وحتى على اللغة الإنجليزية نفسها، التي أخترع هذا المفهوم لخدمتها⁽⁵⁶⁾".

ويحسن بنا أن نشير إلى الوسيلة التي وضعها النحاة لمعرفة بنية الكلمة وتميزها عن غيرها، وهي ما عرف بالميزان الصرفي، فهو وسيلة علمية دقيقة تمكن الدارس من تمثيل بنية الكلمة ووصفها من حيث حروفها وحركاتها وزوائدها، وصفا يجمع بين الدقة والإيجاز؛ فلفظ (فَعَل) الذي يمثل الميزان الصرفي وضع " ليكون محلا للهيئة المشتركة بين الكلمات⁽⁵⁷⁾". وقد علل النحاة استخدامهم هذه الوسيلة واقتصرهم عليها في وصفهم بنية الكلمات فقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟ قلت فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار فإن قولك وزن: "استخراج": استفعال أخصر من أن تقول: الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد⁽⁵⁸⁾".

خاتمة

و في ختام هذه الدراسة التي تناولنا من خلالها مباحث الصرف و قضاياها بين القديم و الحديث نخلص إلى جملة من النتائج و الاستنتاجات و هي كالآتي:
إن البحث النحوي في اللغة العربية كان بمثابة مقدمة للبحث في ميدان الصرف فلا نجد كتابا في النحو إلا و التصريف في آخره، خاصة في مصنفات القدامى، فالتصريف في تراثنا اللغوي يمتاز بدقة مسأله جعلهم يضعونه في نهاية مدوناتهم من أجل التدريب و الترويض و استعدادا لتحصيله؛ فجعلوا بذلك علم النحو مفتاحا لفهم و تحصيل مسائل الصرف و قضاياها.

إن المبدأ الذي يدعو إليه علم اللغة الحديث هو وضع منهج متكامل للدرس اللغوي بدءاً من الأصوات فهي عماد اللغة؛ و أية دراسة لا تأخذ بعين الاعتبار الجانب الصوتي تعد قاصرة كما أشرنا سالفا، و من النادر أن نجد في كتب النحو القديمة ما يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية و أخرى صوتية، مع أن الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيرها إلا على أساس صوتي. هذا فضلا عن الصرف فهو أشد التصاقا من النحو بالأصوات بناءً على هذا كانت آراء المحققين الذين ارتضوا هذا المنهج المسى بالفونولوجيا الصرفية لاسيما الألسني هنري فليش في كتابه مباحث في فقه اللغة العربية (traite de phonologie arabe) و كذلك عبد الصبور

شاهين كذلك في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية) و عبد القادر عبد الجليل (علم الصرف الصوتي) و الطيب البكوش (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) أنهم تطرقوا لمسائل الصرف على ضوء علم الأصوات : بحيث لا يكون أساس دراسة الكلمة انطلاقا من رسمها بل من نطقها فيعاد النظر بذلك في أصل الصوامت و المقاطع و أحرف العلة. و ما إلى ذلك من أمور أساسية لدراسة الصرف.

فهرس المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم
- 2- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ، مكتبة الأنجلو المصرية، (دط) 1999.
- 3 -الاسترياذي رضي الدين (ت686هـ):شرح شافية ابن الحاجب ، تح: محمد الزفزاف محمد نور الحسن و محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، 1400-1980.
- 4 -أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط) 1424-2003.
- 5 - أحمد الحممو: محاولات ألسنية في الإعلال ، ص182 نقلا عن وائل عبد الأمير نقد اللسانيات عند رشيد العبيدي، مجلة كلية التربية جامعة بابل، العراق ، العدد 11 ، أذار مارس 2013 ، ص238.
- 6 - أوزوالد ديكر و جان ماري سشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي ، المركز الثقافي العربي، بيروت [د ط].
- 7 - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ،عالم الكتب القاهرة، ط4، 2004.
- 8-ابن جني: التصريف الملوكي ، تح د. ديزيره سقال، دار الفكر العربي بيروت ط1، 1419.
- 9 - ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص: ، تح محمد على النجار، دار الكتب المصرية و المكتبة العلمية (دت، دط).
- 10-ابن جني أبو الفتح عثمان(ت392): المنصف: شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري(ت247)، تح: إبراهيم محمد، عبد الله أمين، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1373.
- 11- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط1، 1385-1965.
- 12-ديزيره سقال: الصرف و علم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

- 13- دي سوسير فردينان: علم اللغة العام، دروس في الألسنية ، تريوثيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطليبي، دار آفاق عربية الأعظمية بغداد، (بدون تاريخ).
- 14- ريمون طحان: الألسنية العربية ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972.
- 15- رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1417-1997.
- 16- سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت180هـ): الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1408-3-1988.
- 17- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: المزهري في علوم اللغة وأنواعها: ، تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، بيروت، (د.ت) (د.ط).
- 18- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.
- 19- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تح أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418-1998.
- 20- الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، تقديم صالح القرماضي، ط2، 1987.
- 21- عبد الله محمد الغدامي: الخطيئة والتكفير (من البنيوية إلى التشريحية): ، النادي الأدبي الثقافي، المملكة العربية السعودية. 1985، ص 46.
- 22- عبد المقصود محمد عبد المقصود: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية ، مكتبة الثقافة الدينية بور سعيد القاهرة، ط1، 1427-2007.
- 23- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي مؤسسة الرسالة (دط) 1400-1980.
- 24- ابن عصفور الأشبيلي، (ت 669 هـ): الممتنع في التصريف ، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون، ط8، 1996.
- 25- ماريو باي: أسس علم اللغة: ، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب ، القاهرة، ط8، 1419-1998.
- 26- محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت672هـ): شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المامون للتراث المملكة العربية السعودية ، ط1، 1982.
- 27- محمد بن عبد الله بن مالك: الألفية في علمي الصرف و النحو، شرح المكودي على بن صالح (ت807هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط1، 1996.

- 28- محمد بن عبد الله بن مالك: تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، [د ط].
- 29- محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة ، دار قباء، القاهرة، 1998.
- 30- مصطفى الغلايبي، جامع الدروس العربية، تح عبد المنعم خفاجي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، لبنان، ط28، 1414-1993.
- 31- ابن منظور(ت711هـ): لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ط3، 1419-1999، بيروت، لبنان.
- 32- نايف خرما: أضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة9.
- 33- هنري فليش: العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغوي، ترجمة و تحقيق: عبد الصبور شاهين، و الكتاب مطبوع عن مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، [د ت]، [د ط].
- 34- ياسر الملاح: النظام الصرفي في اللغة العربية: ، جمعية الدراسات العربية، القدس، ط1، 1982.
- 35- أبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الموصلـي (ت 643 هـ): شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001/1422.
- 36 - Dictionnaire de linguistique: J. Dubois et autres. Larousse. Paris 2002 (morphologie).

هوامش وإحالات:

- (1) - مصطفى الغلايبي، جامع الدروس العربية، تح عبد المنعم خفاجي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، لبنان، 1414-1993 ، ط28، ص9.
- (*)- ذكرت العديد من الدراسات أن الصرف العربي لم يكن قائما بذاته وإنما كانت الدراسات الصرفية ضمن الدراسات النحوية ، ثم فصل عن النحو وأصبحت له مدونات خاصة. ينظر أبنية الصرف في كتاب سيويه : خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط1، 1965-1385
- (2)- عبد المقصود محمد عبد المقصود: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية ، مكتبة الثقافة الدينية بور سعيد القاهرة، ط1، 1427-2007 ، ص12.
- (3)- ابن عصفور الأشبيلي: الممتع في التصريف :، ص33.
- (4)- ابن منظور(ت711هـ): لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ط3، 1419-1999، بيروت، لبنان، (مادة صرف). ج4، ص2434
- (5) - ابن منظور: لسان العرب، (مادة صرف). نفسه

- (6) - سيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت180هـ): الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408-1988، ج3، ص 242.
- (7) - ابن جني أبي الفتح عثمان: الخصائص، تح محمد على النجار، دار الكتب المصرية و المكتبة العلمية (د.ت)، ج2، ص 487.
- (8) - سيبويه: الكتاب، ج3، ص 242.
- (9) - نفسه.
- (10) - ابن جني: التصريف الملوكي، تح د. ديزيره سقال، دار الفكر العربي بيروت ط1، 1419، ص 12.
- (11) - ابن عصفور الاشبيلي، (ت 669 هـ): الممتنع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون، ط8، 1996، ص 33.
- (12) - الاستراديي رضي الدين (ت686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد الزفزاف محمد نور الحسن و محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، 1400-1980، ج1، ص 7.
- (13) - ينظر عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص 23.
- (14) - ينظر ريمون طحان: الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972، ج1، ص 14، 15.
- (15) - محمود فهيح حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، 1998، ص 89.
- (16) - ماريو باي: أسس علم اللغة، تر أحمد مختار عمر عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1983، ص 43.
- (17) - دي سوسير فردينان: علم اللغة العام، دروس في الألسنية، تريوثيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطلي، دار آفاق عربية الأعظمية بغداد، (بدون تاريخ)، ص 202.
- (18) - ابن عصفور الاشبيلي: الممتع الكبير في التصريف، ص 202.
- (19) - نفسه.
- (20) - مرجع سابق، ص32.
- (21) - السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، بيروت، (د.ت) (د.ط) ج1، ص 330.
- (22) - أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط) 1424-2003 خطبة الكتاب.
- (23) - ابن جني أبو الفتح عثمان (ت392): المنصف: شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري (ت247)، تح: إبراهيم محمد، عبد الله أمين، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1373، ص 2.
- (24) - ينظر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ج2، ص 291-292.
- (25) - ينظر خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 28
- (26) - السيوطي: بغية الوعاة: ص293-294
- (27) - وهي أرجوزة مطولة في قواعد النحو و الصرف، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت672هـ): شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث المملكة العربية السعودية، ط1، 1982.

- (28)- محمد بن عبد الله بن مالك: الألفية في علمي الصرف و النحو، شرح المكودي على بن صالح (ت807هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، 1996.
- (29)- محمد بن عبد الله بن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، [د ط].
- (30)- ينظر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تح أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418-1998، ج3، ص 408-409، وابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ص 33.
- (31)- ينظر رضي الدين الإسترياذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص5.
- (32)- ينظر أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643 هـ): شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001/1422، ج9، ص53.
- (33)- ينظر الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، تقديم صالح القرمادي، ط2، 1987، ص 19-20.
- (34)- عن عبد المقصود محمد عبد المقصود: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، ص 15.
- (35)- علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي:، ص 222، نقلا عن الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال ص 19.
- (36)- عبد المقصود محمد عبد المقصود: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال، ص 19.
- (37)- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، (دط) 1999، ص 99-100.
- (38)- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب القاهرة، ط4، 2004، ص 145.
- (39)- أحمد الحموم: محاولات ألسنية في الإعلال، ص 182 نقلا عن وائل عبد الأمير نقد اللسانيات عند رشيد العبيدي، مجلة كلية التربية جامعة بابل، العراق، العدد 11، آذار مارس 2013، ص 238.
- (40) - ابن جني: الخصائص الجزء 3، ص 256.
- (41)- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة (دط) 1400-1980، ص 10.
- (42)- ينظر رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1997-1417، ص 291 وما بعدها.
- (43)- ينظر عبد الصبور شاهين المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 82-85، 192-195.
- (44) - هنري فليش: العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغوي، ترجمة وتحقيق: عبد الصبور شاهين، و الكتاب مطبوع عن مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، [د ت]، [د ط].
- (45)- ديزيره سقال: الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
- (46)- ينظر عبد المقصود محمد عبد المقصود: دور علم الأصوات في تغيير قضايا الإعلال ص 19 وما بعدها.
- (47)- ينظر ياسر الملاح: النظام الصرفي في اللغة العربية:، جمعية الدراسات العربية، القدس، ط1، 1982، ص 22-23.
- (48)- الرضي الاسترياذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص2.

- (49)- ينظر: J. Dubois et autres. Larousse. Paris 2002 (morphologie) p 326.
- (49)(50)- ينظر أوزوالد ديكر و جان ماري سشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت [د ط]. ص 111، 112.
- (51)- ماريو باي: أسس علم اللغة:، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1419-1998، ص 53.
- (52)- عبد الله محمد الغدامي: الخطيئة والتكفير (من البنيوية إلى التشريحية):، النادي الأدبي الثقافي، المملكة العربية السعودية، 1985، ص 46.
- (53)- ينظر ماريو باي: أسس اللغة:، ترجمة أحمد مختار عمر، ص 54.
- (54)- ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها:، ص 94.
- (55)- ماريو باي: أسس علم اللغة:، ص 54.
- (56)- نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة:، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة 9، ص 277.
- (57)- الاسترابادي: شرح الشافية:، ج1، ص 12.
- (58)- السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:، ج3، ص 410.